# التنافس الجيو – اقتصادي على موارد الغاز في شرق البحر المتوسط وآفاق التعاون الإقليمي

**Geo-economic competition for gas resources in the Eastern Mediterranean and prospects for regional cooperation**


**الباحث . محمد مهدي ساجت**
**الاختصاص : ماجستير علوم سياسية**
**جامعة الشطرة كلية العلوم الطبية التطبيقية**

**Researcher: Muhammad Mahdi Sajit**
**Specialization: Master of Political Science**
**Al-Shatra University, College of Applied Medical Sciences**
**muhammedmahdi@sh.edu.iq**



**الملخص**

يبحث هذا البحث في التنافس الجيو-اقتصادي على موارد الغاز في شرق البحر المتوسط، وكيف أسهمت الاكتشافات الغازية الكبرى في إعادة تشكيل مكانة الإقليم ضمن خريطة أمن الطاقة العالمي. وينطلق من إشكالية رئيسة مفادها: كيف ينعكس هذا التنافس على فرص بناء تعاون إقليمي مستدام، وعلى أدوار الفاعلين الدوليين في توجيه خيارات دول الحوض؟ وللإجابة عن ذلك، يتناول البحث الجغرافيا الجيو-اقتصادية لغاز شرق المتوسط، واتفاقيات ترسيم الحدود البحرية وفق قانون البحار، وأثر الصراعات المسلحة والنزاعات الداخلية والإقليمية على بيئة الاستثمار. اعتمدت الدراسة منهجية مركبة تمزج بين المنهج الوصفي-التحليلي، ومنهج الجغرافيا الجيو-اقتصادية، والمنهج المقارن لمقارنة تجارب دول الحوض في الاستكشاف والاستغلال. وانتهى البحث إلى أن الإقليم بات فضاءً تنافسيًا جديدًا للطاقة، مع فجوة واضحة بين دول سبّاقة في الاستثمار وأخرى معطَّلة بفعل الأزمات، في ظل حضور فاعل للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

وروسيا. ويقترح البحث تطوير منتدى غاز شرق المتوسط كمنصة مؤسسية أكثر إلزامًا، وتوظيف ملف الغاز كأداة للتهدئة والتسويات، وبناء استراتيجيات وطنية للطاقة وتوجيه العوائد نحو التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي.

**الكلمات المفتاحية:** شرق البحر المتوسط، الغاز الطبيعي، التنافس الجيو-اقتصادي، ترسيم الحدود البحرية، منتدى غاز شرق المتوسط، أمن الطاقة، التعاون الإقليمي.

Abstract

This research examines the geo-economic competition over natural gas resources in the Eastern Mediterranean and explores how major gas discoveries have reshaped the region's strategic position within the global energy security landscape. The study addresses a central question: How does this competition affect the prospects for sustainable regional cooperation and the roles of international actors in shaping the choices of the littoral states? To answer this, the research analyzes the geo-economic geography of Eastern Mediterranean gas, maritime boundary delimitation agreements under the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), and the impact of armed conflicts and domestic and regional instability on the investment environment. The study adopts a multi-method approach combining descriptive–analytical methodology, geo-economic analysis, and comparative assessment of the experiences of Eastern Mediterranean states in exploration and exploitation. Findings reveal that the region has become a new competitive arena for energy, with a clear gap between early-investing states and others hindered by political and security challenges, alongside the influential presence of the United States, the European Union, and Russia. The research recommends enhancing the Eastern Mediterranean Gas Forum into a more binding institutional framework, using gas-related projects as instruments for de-escalation and conflict resolution, developing national energy strategies for lagging states, and directing gas revenues toward sustainable development and environmental mitigation.

Keywords: Eastern Mediterranean, natural gas, geo-economic competition, maritime boundary delimitation, Eastern Mediterranean Gas Forum, energy security, regional cooperation.

## المقدمة

شهدت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خلال العقدين الأخيرين تحوّلًا نوعيًّا في مكانتها الجيو-اقتصادية، بعد سلسلة من الاكتشافات الغازية الكبرى التي أعادت رسم خرائط الطاقة الإقليمية والدولية، وحوّلت الحوض من فضاء جغرافي تقليدي إلى مسرح تنافس استراتيجي بين قوى إقليمية ودولية متشابكة المصالح. فمع تصاعد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بوصفه

وقودًا انتقاليًا أقل تلويثًا للبيئة مقارنةً بمصادر الطاقة الأحفورية الأخرى، برز شرق المتوسط بوصفه أحد الأحواض الواعدة، لما يتمتع به من موقع فريد عند ملتقى ثلاث قارات، وقربه من أهم الأسواق الاستهلاكية في أوروبا، ومجاورته لممرات بحرية حيوية مثل قناة السويس ومضيقي البوسفور وجبل طارق.

وقد أسهمت التقديرات المتزايدة لاحتياطيات الغاز في مياه الإقليم، وما رافقها من اندفاع الشركات الدولية الكبرى نحو الاستثمار في حقوله البحرية، في إطلاق سباق محموم لترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة بين دول الحوض، وتكثيف التحركات الدبلوماسية لإبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. وفي مقابل هذه الفرص الواعدة، تتداخل على نحو معقّد عوامل الصراع والتنافس السياسي والأمني، بدءًا من الصراع العربي-الإسرائيلي الممتد، مرورًا بالتوترات التركية-اليونانية حول قبرص، وصولًا إلى تداعيات النزاعات الأهلية والعقوبات الدولية على دول مثل سوريا ولبنان، فضلًا عن التصاعد الدوري لتهديدات الإرهاب العابر للحدود.

وفي هذا السياق المعقد، لم يعد الغاز في شرق البحر المتوسط مجرد مورد طبيعي قابل للاستخراج والتصدير، بل أضحى مدخلًا لإعادة تشكيل موازين القوى، وأداة للتأثير في أنماط التحالفات الإقليمية والدولية، وقناة محتملة لتعزيز التعاون أو تعميق الانقسام. ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة جيو-اقتصادية شاملة، تربط بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة والأمن، لفهم ديناميات التنافس على موارد الغاز في الإقليم، واستشراف إمكانات بناء أطر تعاونية مستدامة، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، في ظل حضور فاعلين دوليين كبار كالولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل أبعاد التنافس الجيو-اقتصادي على موارد الغاز في شرق البحر المتوسط، من خلال دراسة الجغرافيا الجيو-اقتصادية للاكتشافات الغازية، وتشخيص محددات التنافس والتعاون بين دول الحوض، واستجلاء أثر الصراعات المسلحة والنزاعات الحدودية على فرص الاستثمار والتنمية، مع تسليط الضوء على أدوار الفاعلين الدوليين في توجيه مسارات هذا التنافس، وحدود إمكانية تحوّل الغاز إلى رافعة للتكامل الإقليمي بدلًا من أن يكون عامل تأزيم إضافي في بيئة إقليمية شديدة الهشاشة.

**أهمية البحث**

تبرز أهمية هذا البحث من تناوله غاز شرق البحر المتوسط بوصفه موردًا استراتيجيًا صاعدًا يؤثر مباشرة في أمن

الطاقة الإقليمي والدولي. كما يوفر مقاربة جيو-اقتصادية شاملة تربط بين الجغرافيا، وقانون البحار، والصراعات المسلحة، بما يسدّ فجوة معرفية في الأدبيات العربية. ويساهم البحث عمليًا في صياغة رؤى وسياسات لدول الحوض، خاصة تلك التي تعاني تأخرًا في استثمار مواردها الغازية. ويكشف عن دور الأطر التعاونية، كمنتدى غاز شرق المتوسط، في تعزيز فرص التنمية وتقليل كلفة النزاعات. وتزداد أهميته راهنًا في ظل التحولات العالمية التي فرضتها الأزمة الأوكرانية والصراع في غزة على خريطة أمن الطاقة العالمي.

**إشكالية البحث**

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل المركزي الآتي:

**كيف يؤثّر التنافس الجيو-اقتصادي على موارد الغاز في شرق البحر المتوسط، في فرص بناء تعاون إقليمي مستدام بين دول الحوض، وفي أدوار الفاعلين الدوليين ضمن هذا الإقليم؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها:

١.ما هي السمات الرئيسة للجغرافيا الجيو-اقتصادية لغاز شرق البحر المتوسط من حيث مكامن الاحتياطات، وتوزيعها بين دول الحوض، وقيمتها السوقية العالمية؟

٢.كيف أسهمت اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة، وفقًا لقانون البحار لعام ١٩٨٢، في إعادة رسم خريطة النفوذ على موارد الغاز في الإقليم؟

٣.إلى أي حدّ شكّلت الصراعات المسلحة والنزاعات الداخلية والإقليمية (الصراع العربي-الإسرائيلي، الأزمة السورية، التوتر التركي-اليوناني، الإرهاب العابر للحدود) عائقًا أمام استثمار موارد الغاز وتطويرها؟

٤.ما الدور الذي يلعبه منتدى غاز شرق المتوسط في إعادة هندسة أنماط التعاون والتنافس بين دول الحوض، وما حدود قدرته على التحول إلى إطار مؤسسي راسخ للطاقة الإقليمية؟

٥.كيف تتداخل مصالح وأدوار الفاعلين الدوليين - وعلى رأسهم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي - في توجيه مسارات استثمار غاز شرق المتوسط والتأثير في خيارات دوله؟

**منهجية البحث**

يعتمد هذا البحث على منهجية مركّبة، تجمع بين عدة مناهج وأدوات، على النحو الآتي:

**١.المنهج الوصفي-التحليلي:** لوصف واقع الاكتشافات الغازية في شرق البحر المتوسط، وبيان حجم الاحتياطيات المؤكدة والمتوقعة، وتحليل مسار تطور الاستثمارات في كلٍّ من مصر، فلسطين-غزة، إسرائيل، قبرص، لبنان، وسوريا.

**٢.منهج الجغرافيا الجيو-اقتصادية:** عبر الربط بين المعطيات الجغرافية (الموقع، الحدود البحرية، الممرات الملاحية) والاعتبارات الاقتصادية (الاحتياطيات، كلفة الاستخراج والنقل، خيارات التسييل والتصدير)، بما يوضح الأبعاد الجيو-اقتصادية للصراع والتنافس في الإقليم.

**٣.المنهج المقارن:** بمقارنة تجارب دول الحوض في استثمار موارد الغاز، من حيث سرعة الاستغلال، حجم الاستثمارات، العوائق السياسية والأمنية، ونماذج التعاون مع الفاعلين الدوليين، لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف وإمكانيات نقل الخبرات.

**هيكلية البحث**

تتوزع هيكلية البحث على مقدمة وخاتمة، يتوسطهما مبحثان رئيسان، على النحو الآتي:

**المبحث الأول: الجغرافيا الجيو-اقتصادية لغاز شرق البحر المتوسط وأبعاد التنافس الدولي حوله**

**المبحث الثاني: مستقبل التعاون الإقليمي والدولي في استثمار غاز شرق البحر المتوسط**

## المبحث الأول
## الجغرافيا الجيو-اقتصادية لغاز شرق البحر المتوسط وأبعاد التنافس الدولي حوله

يمثل شرق البحر الأبيض المتوسط إحدى أبرز الساحات الجيو-اقتصادية الصاعدة في العقدين الأخيرين، وذلك بعد سلسلة الاكتشافات الغازية الضخمة التي أعادت تشكيل معادلات الطاقة الإقليمية والدولية. فقد تحوّل هذا الحوض البحري من منطقة جغرافية تقليدية إلى فضاء استراتيجي تتقاطع فيه مصالح القوى الإقليمية والدولية، مدفوعة بتنامي الطلب العالمي على الغاز وموقع المنطقة الفريد بين ثلاث قارات. وقد أسهمت هذه الاكتشافات في إطلاق موجة جديدة من التنافس على ترسيم الحدود البحرية واستغلال الموارد الطبيعية، بالتوازي مع محاولات لإقامة شراكات إقليمية وتنظيمات تعاونية جديدة. وفي ظل هذا الزخم، بات فهم الجغرافيا الجيو-اقتصادية للغاز وأبعاد التنافس الدولي حوله ضرورة لتحليل مستقبل الطاقة في المنطقة وإمكانات التعاون والتنمية فيها.

### المطلب الأول: ظهور الغاز في شرق البحر الابيض المتوسط.

شرق البحر الابيض المتوسط (Eastem Mediteraneany) ويشير هذا المصطلح الى الاراضي والمياه او الناحية الجغرافية للدول الواقعة في الجزء الشرقي من البحر الابيض المتوسط، او التي لديها روابط ثقافية مع هذه المنطقة في غرب قارة اسيا، بمعنى اخركما تعرف هذه المنطقة ببلاد يشير المصطلح الى الدول التي لها علاقة بدول منطقة شرق

البحر الابيض المتوسط، والذي يشمل حاليا» كل من (قبرص، سوريا، فلسطين، اسرائيل، الاردن) [١].

كلمة اقليم من المفردات غير المرغوبة في الفكر العربي القومي، حتى ظهرت مجالس ومنتديات جديدة بددت هذا الخوف، مثل مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، ومجلس التعاون لدول المغرب العربي (*)، وقد عرفت دول العالم الاخرى اقاليم ومسميات متعددة، ولم تكن تعدها هذه المفردة عن التقسيم الجغرافي ورسم الحدود، حتى ان اقليم شرق البحر المتوسط، لا تقوم على ملاحة منطقة بحرية، وانما على تعزيز التعاون فيما يضطلع بإنتاج ثروات طبيعية، وهي في هذه الحالة الاخيرة، النفط والغاز[٢]. ويعد حجر الزاوية في وجود الاقاليم البحرية، هي عملية تخطيط الحدود البحرية بين الدول استنادا» الى المعاهدة الدولية لقانون البحار التي جرى التوقيع عليها في عام ١٩٨٢، وباتت واحدة من المقومات الاساسية للقانون الدولي في تحديد حدود الاقاليم البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة للدول [٣].

**اولاً - مكامن الغاز في شرق البحر الابيض المتوسط واحتياطاته المؤكدة.**

يوجد الغاز الطبيعي الحر عادة في الطبقات المسامية في باطن الارض، لذلك نجد عمليات الاستكشاف عن هذه الطبقات في كل مكان، سواء في الصحراء او تحت مياه البحر او الانهار او المستنقعات، او تحت الثلوج في المناطق القطبية، كما هو الحال في الاسكا [٤]. اما الظهور الحقيقي للغاز تحت مياه البحر الابيض المتوسط، فيرجع تاريخه الى العام ١٩٦٧ في منطقة ابو ماضي في دلتا النيل بمصر، تبعه اكتشاف حقل ابو قير في البحر الابيض المتوسط عام ١٩٦٩، وهو اول حقل بحري للغاز الطبيعي في مصر [٥]. اما بقية دول حوض البحر الابيض المتوسط، فكانت متأخرة نسبيا» في اكتشاف الغاز تحت مياهها الاقليمية، اذ بدأت بعد عام ٢٠٠٩ في اسرائيل، عندما تم الاعلان عن اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي امام سواحلها البحرية في البحر الابيض المتوسط. العام ٢٠١٤ كان بداية انتاج الغاز تجاريا» من الحقول الاسرائيلية المكتشفة.

اما دولة قبرص اليونانية، فقد تم اكتشاف الغاز في مياهها الاقليمية عام ٢٠١١. اما لبنان فان الغاز المكتشف في مياهها لازال قيد الاستخراج، بعد ان وقعت عام ٢٠١٨ اتفاقها الاول للتنقيب عن الغاز مع ائتلاف (كونسورتيوم ايطالي، فرنسي، روسي) [٦]. اما الدول الاخرى ومن بينها فلسطين والتي تملك اطلالة على البحر الابيض المتوسط، من خلال قطاع غزة، فهي من اولى المناطق التي تم اكتشاف الغاز فيها،

قبالة غزة عام ٢٠٠٠ [٧]. ولكن الظروف السياسية والامنية، فضلا» عن سلطة الاحتلال الاسرائيلي تحول دون استثمار هذه الحقول. اما سوريا فأنها بسبب العقوبات المفروضة عليها، والتي تعدها سبب في تأخر استثمار الغاز المكتشف قبالة سواحلها البحرية [٨].وقد قدرت هيأة المسح الجيولوجية الاميركية عام ٢٠١٠، كمية الغاز في مياه شرق البحر الابيض المتوسط ب ١٢٢ ترليون قدم مكعب [٩]. وفي عام ٢٠١٧ قدرت هياة المسح الجيولوجي الاميركية، احتياطي الغاز في مياه شرق البحر الابيض المتوسط، بين ٣٤٠ - ٣٦٠ ترليون متر مكعب (*) من الغاز، وبقيمة مالية تقدر بين ٧٠٠ مليار و٣ ترليون دولار وبأسعار الغاز عام ٢٠١٧ [١٠]. وباثر ذلك فان الاكتشافات المؤكدة للغاز في شرق البحر الابيض المتوسط لم تتوقف حتى الان، وكان آخرها اكتشاف شركة شيفرون الاميركية صاحبة الامتياز في التنقيب عن اكبر حقل غاز في مصر (نرجس x١) مطلع عام ٢٠٢٣، اذ تشير البيانات الاولية بوجود ٣,٥ ترليون قدم مكعب من الغاز قابلة للاستخراج[١١].

ان حجم الكميات المكتشفة من الغاز والمكتشفات الاخرى في مياه شرق البحر المتوسط، تؤشر الى امكانية دخول دول هذه المنطقة الى سوق الغاز العالمية، وتدفق انتاجها من الغاز الى خارج اقليم شرق البحر الابيض المتوسط، وتعول دول اوربا على هذه الحقول كي تعوض نقصها من الطاقة. وبضوء هذه البيانات المشجعة، فان الاكتشافات المستمرة لحقول جديدة وبكميات كبيرة ايضا»، تعطي حافزا» كبيرا» للشركات والدول في الاستثمار بهذه الحقول، القريبة جغرافيا» من ثلاث قارات (اسيا، افريقيا، اوروبا).

**ثانيا» - الاستثمارات الحالية لغاز شرق البحر المتوسط وقيمتها السوقية العالمية.**

تناول موضوع استثمار الغاز وقيمته السوقية عالميا»، ربما يأخذنا الى التسلسل التاريخي لظهور الغاز شرق البحر المتوسط، وبهذا التسلسل تأتي:

المنطقة الاولى / مصر: تأتي في المرتبة الاولى تاريخيا» من حيث اكتشاف الغاز، اذ تم اكتشاف الغاز فيها منذ عام ١٩٦٧، وبدأ الاستغلال التجاري للغاز الطبيعي في مصر عام ١٩٧٥ وبكمية تعادل ٠,٤ ٪ من اجمالي استهلاك الوقود، ووصل عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ لما يوازي نصف اجمالي استهلاك الطاقة البترولية [١٢]. وتبلغ قيمة صادرات مصر من الغاز الطبيعي المسال ٨ مليارات دولار عام ٢٠٢١- ٢٠٢٢، وبواقع ٧,٢ مليون طن غاز لنفس العام [١٣].

تعطي جميع المؤشرات الاقتصادية ان الغاز المصري هو الاهم في شرق البحر

الابيض المتوسط، وذلك لأسباب عديدة اهمها الاحتياطيات الهائلة والاكتشافات المستمرة غير المتوقفة، فضلا» عن وجود معامل تسييل الغاز فيها، وقربها من اسواق الطاقة، لاسيما اوربا ودول افريقيا. ويعد اكتشاف حقل نرجس x ١ عام ٢٠٢٣، هو الابرز والاهم في حوض شرق البحر المتوسط، لما يمتلكه من احتياطيات كبيرة تقدر ب ١٠٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي تقريبا»، وبصافي قيمته ٢,٢ مليار دولار سنويا»، بينما بلغت صادرات مصر من الغاز عام ٢٠٢٢، ٨ ملايين طن غاز وبقيمة ٨,٤ مليار دولار [١٤]. وتأمل مصر ان تكون لاعبا» رئيسيا» في اسواق الغاز العالمية بعد سلسلة اكتشافات غازية مهمة، ومركز لتسييل الغاز واعادة تصديره عبر شبكة من الانابيب مع اسرائيل وقبرص واوروبا في المستقبل.

المنطقة الثانية / فلسطين - غزة: تأتي تاريخيا» بالمستوى الثاني بعد مصر في اكتشاف الغاز امام بحر غزة، وربما كانت السلطة الفلسطينية هي اول من وقع على عقود مع شركات عالمية لاستثمار الغاز في حقل (غزة مارين) عام ١٩٩٩ مع شركة (British Gas)، وباثر ذلك قامت الشركة بأجراء مسح زلزالي مطلع عام ٢٠٠٠، وحفر بئرين استكشافيين للكشف عن اماكن تواجد موارد الغاز الطبيعي، عندها اعلنت الشركة اكتشاف حقل (غزة مارين) وقدرت الاحتياطي ب ١,١ ترليون قدم مكعب من الغاز، اي بحدود ٣٢ مليار متر مكعب من الغاز، وما يعادل طاقة انتاجية ١,٥ مليار متر مكعب سنويا» ولمدة ٢٠ سنة، ويتوقع ان يكون الدخل السنوي من حقل غاز (غزة مارين) ما بين ٧٠٠- ٨٠٠ مليون دولار سنويا» اي ما يعادل ٧ – ٨ مليار دولار في غضون ١٠ سنوات انتاج، وهو ما سيكون مصدر دخل مهم للسلطة الفلسطينية [١٥].

وفي العام ٢٠١٦ تخارجت شركة (Brit-ish Gas) لصالح شركة (Shell)العالمية، ولم تستمر الاخيرة اذ تخارجت ايضا» عام ٢٠١٧ لصالح صندوق الاستثمار الفلسطيني، ويبدو ان الاوضاع السياسية والامنية والحروب المتكررة في قطاع غزة غير مؤاتيه لاستثمار هذا الحقل، مما جعل الامر شبه مستحيل في الوقت الراهن [١٦].

المنطقة الثالثة / هي اسرائيل: ضمن منطقة شرق البحر الابيض المتوسط تقع اسرائيل، والتي تمتلك حقول غاز مهمة واحتياطيات كبيرة، اذ بدأت اكتشافات الغاز في المياه البحرية ب(حقول يام تاتيز) قبالة شواطئ عسقلان عام ١٩٩٩-٢٠٠١، وبدأ انتاج الغاز فيها عام ٢٠٠٤، وفي العام ٢٠٠٩ زودت هذه الحقول شركة الكهرباء الاسرائيلية ب ٦٧ ٪من احتياجاتها من الغاز [١٧].

بعد تعاظم قدرة اسرائيل في استخراج الغاز من حقولها البحرية، وبكميات كبيرة فائضة عن حاجتها، تحولت الى مورد للغاز الى مصر، اذ وقعت في ٢٠١٨/٢/١٩ صفقة وصفتها اسرائيل بانها تاريخية، لتصدير الغاز الطبيعي الى مصر بقيمة ١٥ مليار دولار ولمدة ١٠ سنوات [١٨]. وتلجأ اسرائيل لهذه الصفقة لوجود معامل تسييل للغاز في مصر، ولديها القدرة على التسويق بفضل شبكة من الانابيب لنقل الغاز. وتصدر اسرائيل الغاز ايضا» الى الاردن، اذ تم توقيع اتفاقية بين الطرفين عام ٢٠١٦، تنص على تزويد اسرائيل الاردن بنحو ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز على مدار ١٥ عاما»، واعتبارا» من كانون الثاني ٢٠٢٠. وعلى الرغم من المعارضة السياسية والشعبية في الاردن لهذه الاتفاقية، الا ان المحكمة الدستورية رفضت كل الطعون المقدمة ضد هذه الاتفاقية، وتعد الاردن بلد مستورد للطاقة كالنفط الخام والغاز الطبيعي، وتفوق فاتورة وارداته السنوية منها ٣ مليارات دولار [١٩]. واهم الشركات المستثمرة في حقول الغاز الاسرائيلية، هي انرجي وشيفرون الأمريكيتان، لاسيما في اكبر حقل غاز اسرائيلي وهو (تمار) [٢٠]. المنطقة الرابعة هي/ قبرص اليونانية: اذ تنقسم دولة قبرص بين جزئين، جزء تحت السيطرة التركية منذ العام ١٩٧٤،وغير معترف به دوليا» وهو خالي من حقول الغاز امام مياهه الاقليمية، وجزء تحت السيطرة اليونانية، ويحظى الجز اليوناني بالاعتراف الدولي ممثلا» رسميا» عن الجزيرة، واحتياطي كبير من الغاز في مياهه الاقليمية، وتقدر احتياطات حقل افر وديت من الغاز الطبيعي، بنحو ٧ ترليون قدم مكعب من الغاز، وحصلت شركة توبل انرجي الاميركية على عقد حق استكشاف القطاع ١٢ في اكتوبر ٢٠٠٨، مع الحكومة القبرصية اليونانية، واعتراض التركية [٢١]. وفي ذات السياق تم الاعلان عن اكتشاف حقل غلافكوس، من قبل شركة اكسون موبيل الاميركية، وهو حقل بحري يقع تحت المياه على بعد ١٠٠ ميل جنوب غرب قبرص، ويقدر احتياطي الغاز فيه بحوالي ٥ – ٨ ترليون قدم مكعب [٢٢].

وتخطط شركة ايني الايطالية الى نقل الغاز القبرصي المستخرج من حقل كرونوس-١، عبر خطوط لربطها على حقل ظهر المصري، حيث ستتحمل الشركات العالمية المستثمرة في حقول قبرص، تكلفة انشاء الخط البحري الى مصر [٢٣]. ويأتي هذا المشروع بغية نقل الغاز القبرصي الى المعامل المصرية، لغرض تسييله ومن ثم اعادة ضخه الى الاسواق العالمية ومنها الاوربية [٢٤]. وفي تصريح لوزير البترول المصري (طارق الملا) قال ان تكلفة مد خط انابيب لنقل الغاز القبرصي الى مصر سيكون

بحدود ٨٠٠ مليون دولار الى واحد مليار دولار [٢٥]. قبرص تبدي ممانعة ازاء هذا المشروع الذي تتبناه الشركات المستثمرة في حقولها، بحجة السيادة على الغاز المنتج من حقولها، ومطالبة الشركات المستثمرة انشاء محطات لتسييل الغاز المستخرج، ضمن حدودها الاقليمية والاستفادة منه بشكل أكبر.

المنطقة الخامسة / لبنان: هي المنطقة الجغرافية التي تحتوي على غاز تحت مياهها الاقليمية، ولكنها لازالت في طور الانتاج، لاسيما بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل عام ٢٠٢٢، وبعد ان كان هناك تسابق بين الشركات الكبرى لغرض استثمار البلوكين (٤، ٩)، ورست المناقصة على كونسورتيوم من ثلاث شركات، هي توتال الفرنسية، ونوفاك الروسية، واينى الايطالية، وتقوم شركة توتال بإدارة هذا الكونسورتيوم، وتتراوح التقديرات لبدء استخراج الغاز من لبنان بين ٥- ٧ سنوات، ووسط العقوبات التي فرضت على روسيا بعد غزوها اوكرانيا، انسحبت شركة نوفاك منه [٢٦]. ولدى لبنان بلوكات اخرى تم عرضها للاستثمار، ولكن الشركات العالمية لم تتقدم لها، بالرغم من تمديد مدة العرض لأكثر من سنتين.

ونظرا» لحاجة لبنان الى الوقود لغرض تشغيل الكهرباء، فقد وقعت عام ٢٠٢١، اتفاقية جر الغاز المصري والكهرباء الاردنية اليها مرورا» بسوريا عبر(الخط العربي)، لتشغيل معامل انتاج الكهرباء اللبنانية، وطلقت وزارة الطاقة اللبنانية نهاية سبتمبر ٢٠٢١، مشروع صيانة (خط الغاز العربي) من قبل شركة (تي جي اس TGS) المصرية، وقد اعطت واشنطن الضوء الاخضر لاستثناء المشروع من عقوبات (قانون قيصر)(*) الذي فرض على سوريا، ويحضر التعامل مع السلطات السورية [٢٧]. ويأمل اللبنانيين تقصير مدة عمل الشركات المستثمرة للغاز، وتعزيز حاجة لبنان من الطاقة والتي هم بأمس الحاجة اليها.

المنطقة السادسة / سوريا: تقع سوريا في قلب شرق المتوسط، ولديها سواحل بحرية طويلة على البحر الابيض المتوسط، وهي جزء اساسي من التوقعات التي حددتها هيئة المسح الجيولوجي الاميركية عامي ٢٠١١ -٢٠١٧، حول احتياطيات الغاز والنفط في شرق البحر الابيض المتوسط، الا ان الغموض يلف البيانات التي تتعلق بالرقع البحرية المواجهة للسواحل السورية، ضمن حدودها البحرية الدولية والاقتصادية، وذلك لأسباب عدة، اهمها الحرب الداخلية التي تجري على اراضيها منذ عام ٢٠١١، وهيمنة روسيا على سوريا بعد تدخلها عسكريا» ومنذ عام ٢٠١٥، اذ تم منح شركات روسية استثمار الغاز، من خلال التنقيب والاستخراج في مياه البحر المتوسط،

ولأجل التخلص من العقوبات الغربية والاميركية تحديدا» على كل من سوريا وروسيا، فقد تم تغيير اسماء الشركات المستثمرة لأكثر من مرة، ووسط بيانات يسردها (د. عماد فوزي شعبان)، حول الحقول النفطية والغازية في المياه السورية الاقليمية، ان احتياطيات سوريا من النفط والغاز، تفوق احتياطيات لبنان واسرائيل ومصر مجتمعة [٢٨] الا ان هذه البيانات تبقى طي التكهنات دون ان يؤكدها مصدر اخر، او تترجم على ارض الواقع بنتائج ملموسة.

ان حجم الاستثمارات الواقعية المتحققة في غاز شرق البحر المتوسط، تؤشر الى ان هذه المنطقة الواعدة ستشكل سوقا» مهمة للغاز في دول حوض البحر، لاسيما مع دول من خارج الاقليم بينها دول اوربا المجاورة لهذا الاقليم. قيام مصر مع بعض دول شرق البحر المتوسط انشاء منتدى غاز شرق المتوسط، سيشجع الشركات العالمية في القدوم الى هذا الاقليم لغرض الاستثمار، بعد تقديم ضمانات وتطمينات لنجاحها في الاستثمار.

**المطلب الثاني: التنافس الدولي على غاز شرق البحر المتوسط.**

تنامي الاحتياج الدولي لمصادر الطاقة، لاسيما مع ازدياد سكان كوكب الارض وازدياد احتياجاتهم الى مصادر طاقة، مع نمو اقتصادي متسارع عالميا»، وحاجة الماكينة الى وقود، كل ذلك يدفع بالدول والشركات الكبرى للتنافس على الحصول الى مصادر طاقة، وتحديدا» مصادر طاقة احفورية رخيصة ومتاحة بشكل كبير. نمو استخدام الغاز الطبيعي عالميا» كونه احد مصادر الطاقة الأحفوري، ولأنه اقل انبعاثا» للغازات الضارة قياسا» بمصادر الطاقة الاحفورية الاخرى، وهو اكثر استجابة وسرعة لتبديد المخاوف البيئية، كما ان مزاياه معروفة في الانبعاث المختلفة للغازات المزعجة، وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة انبعاث الكربون الناجمة من احتراق كمية من الغاز نحو ٤٠ ٪ اقل من احتراق نفس الكمية المماثلة من الفحم، ونحو ٢٠ ٪ اقل من الكمية نفسها من النفط [٢٩].

وبحسب رؤية شركة (شل shll) لمواجهة تحديات المستقبل، بعد ان يتضاعف الطلب العالمي على الطاقة بحلول ٢٠٥٠، مقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٠، وتوقعها بتزايد اعداد سكان الارض الى ٩ مليار نسمة، وان ثلاثة اربعاء هؤلاء سيعيشون في المدن، وهم بحاجة الى مزيد من الغذاء والمياه وموارد الطاقة الضرورية، للازدهار والرفاهية المشتركة [٣٠].

وازاء هذه الحاجة والاهمية المتنامية للغاز كمصدر رئيسي للطاقة، يبرز التنافس الدولي للحصول على هذا المصدر وبكميات كافية، واسعار مخفضة، لاسيما وان عقود استيراد

الغاز تتسم بالمدد الطويلة لتجهيز المستفيدين، وسعي الدول المنتجة للاستفادة من اسعار بيع معقولة مقابل ذلك، وهذه المعادلة تنعكس في انتظام الدول المستهلكة بتكتلات، مثل الوكالة الدولية للطاقة (lea)، والدول المنتجة والمصدرة في منظمات وتكتلات عديدة، واخرها منتدى غاز شرق المتوسط، ومقره في القاهرة والذي تم تشكيله عام ٢٠١٩، ويعنى بدول حوض شرق البحر الابيض المتوسط، المنتجة والمستهلكة للغاز، ودول من خارج الاقليم [٣١].ونتيجة لهذا التنافس برزت قضية ترسيم الحدود البحرية في حوض شرق البحر المتوسط، وقضية الصراع المسلح الذي يجري بين بعض دول منطقة الحوض، وربما تتماهى المشاكل الحدودية والسياسية والامنية والعسكرية، فيما بينها وتلقي بظلالها على دول المنطقة، مما يشكل تحديا» ازاء استمرار استثمار الغاز وتطوير حقوله.

**اولا» – الحدود البحرية لدول شرق البحر المتوسط وفقا» للقانون الدولي.**

دخلت معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (اتفاقية جامايكا)، حيز التنفيذ في ١٦ / نوفمبر / ١٩٩٤، وهي اتفاقية دولية توفر اطار قانوني متكامل لآلية الانتفاع بمياه البحار والمحيطات في العالم، وهي تضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية، وكذلك الانتفاع العادل بين الدول لتلك الموارد [٣٢]. وبأثر ذلك وقعت ١٦٨ دولة على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، و ١٥٠ دولة صادقت على الاتفاقية، ولم توقع كل من (سوريا، واسرائيل) ضمن دول حوض شرق البحر الابيض المتوسط، بينما قامت السلطة الفلسطينية وهي عضو مراقب في الامم المتحدة، على الانضمام لهذه الاتفاقية. اعطت اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، مناطق اقتصادية للدول المطلة على البحار والمحيطات، (مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خط الاساس) والجرف القاري (محدد من الناحية الجيولوجية ويمتد الى ما يتخطى ٢٠٠ ميل بحري) [٣٣].

وبموجب هذه الاتفاقية تتمتع دولة ساحلية بسيادة شبه كاملة على بحرها الاقليمي، بما فيها السيادة على المنطقة الاقتصادية الخالصة، او الجرف القاري تتعلق باستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها، وبالتالي فهي ذات طبيعة اقتصادية، وفي حال رفع مطالبات من قبل دول ساحلية متقابلة او متجاورة، تنص الاتفاقية على انه يجب رسم حدود هذه المناطق بالاتفاق... من اجل تحقيق حل عادل.

واذا دخلت دولة عضو في اتفاقية قانون البحار مع دولة غير عضو في نزاع، فان الدولة الاولى ليس لها الحق ان تملي وجهة نظرها فيما يتعلق بمزاعمها البحرية، بحجة انها دولة عضو في الاتفاقية،

بينما الثانية ليست كذلك. من الناحية القانونية لا شيء يجبر الدولة الثانية على الخضوع لمثل هذا التبرير، خاصة ان هذا هو الغرض في نهاية المطاف، من عدم انضمامها الى هذه الاتفاقية، او تحفظها عليها او على بعض بنودها. المسالة الاخرى التي يجب اخذها بعين الاعتبار، هي ان اي دولة عضو غير محصنة من مواجهة خلافات بحرية، اذ ان معظم الخلافات هي في حقيقة الامر بين دول اعضاء في الاتفاقية. وتبقى الافضلية الوحيدة الموجودة للنزاع بين طرفين عضوين، هو امكانية الاحتكام الى ارضية واحدة، من خلال رفع النزاع الى المحكمة الدولية لقانون البحار، ومقرها في هامبورغ بألمانيا، وتتكون هذه المحكمة ٢١ قاضيا»، وقد بتت حتى عام ٢٠١٥ عن مالا يقل عن ٢٥ قضية رفعت امامها [٣٤].

وبضوء تنامي حاجات دول شرق البحر الابيض المتوسط لمصادر طاقة، وتسارع عمليات الاستكشافات الغازية المشجعة، ونفاذ سريان اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، سارعت كل من مصر وقبرص عام ٢٠٠٣، لترسيم الحدود البحرية الاقتصادية الخالصة (الجرف القاري)، وتعد هاتين الدولتين هما اول دولتين تبرمان اتفاقية ترسيم حدود منطقتيهما الاقتصادية الخالصة، كما وقعت قبرص اتفاقا» مع لبنان بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما عام ٢٠٠٧، في خطوة واجهت اعتراضات شديدة من تركيا، اذ اعتبر المسؤولين الاتراك ان الادارة القبرصية اليونانية، في قبرص الجنوبية (حكومة الجزيرة المعترف بها دوليا») لا تمثل جميع السكان القبارصة، وان الجمهورية التركية في قبرص الشمالية، لديها مطالب ايضا» تتعلق بالمناطق البحرية المحيطة. وبسبب تشابك المناطق الاقتصادية بين كل من قبرص ولبنان واسرائيل وسوريا، فان الاخيرة رفضت ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، بينما، وقعت لبنان مع اسرائيل، وكذلك اسرائيل مع قبرص، على ترسيم الحدود البحرية [٣٥].

ان توصيف الحدود البحرية يأخذ بمفهومين، اولهما الحدود البحرية: وهي التي لا تتجاوز ١٢ ميل بحري، اما الحدود البحرية الاقتصادية: فهي تبتعد عن الجرف القاري للدولة بمسافة ٢٠٠ ميل بحري (وعندما تكون المسافة البحرية بين دولتين اقل من ذلك، يتم اللجوء الى تنصيف المسافة بينهما) [٣٦].

وبالمجمل فان جميع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، وقعت بعد سريان مفعول معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٩٤، اما بالنسبة لدول حوض شرق البحر الابيض المتوسط، فقد بدأت مطلع القرن الحالي وكما يأتي:

-اتفاق مصر + قبرص (اليونانية) في شباط ٢٠٠٣ (تقسيم الحدود الاقتصادية

بالمنتصف).
-اتفاق قبرص (اليونانية) + لبنان، في ٢٠٠٧ (حدود اقتصادية كاملة).
-اتفاق قبرص + اسرائيل، عام ٢٠١٠ (تقسيم الحدود الاقتصادية بالمنتصف).
-اتفاق تركيا + ليبيا، عام ٢٠١٧ (تقسيم الحدود الاقتصادية بالمنتصف).
-اتفاق مصر + اليونان، عام ٢٠٢٠ (حدود اقتصادية كاملة).
-اتفاق لبنان + اسرائيل، عام ٢٠٢٠ (اتفاقية لترسيم الحدود البحرية).
-مصر تقرر ترسيم حدودها الغربية في البحر الابيض المتوسط مع ليبيا، من طرفها فقط عام ٢٠٢٢، بإصدار مرسوم جمهوري.
-لم يجري ترسيم للحدود البحرية بين (سوريا + تركيا) (سوريا + لبنان) وذلك لأسباب سياسية.

ازاء كل هذه الاتفاقيات والتفاهمات المعقودة بين دول حوض شرق البحر الابيض المتوسط، الا ان دول مثل سوريا، واسرائيل، لم تنظم الى هذه المعاهدة (معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢)، الا ان اسرائيل تمكنت من عقد اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية مع جميع الدول المحادة لها بحريا»، باستثناء دولة فلسطين (بحر غزة)، ومن خلال ذلك تمكنت من استثمار جميع حقولها الغازية في مياه البحر الابيض المتوسط وضمن حدودها الاقتصادية. بينما لم تعقد سوريا اي تفاهم او اتفاق مع جيرانها، في الحدود البحرية والاقتصادية، وجاء ذلك نتيجة لنشوب الحرب الاهلية بعد عام ٢٠١١، واسباب سياسية اخرى تتعلق بالسيادة من وجهة نظر النظام السوري، واخرى تتعلق بهيمنة كل من روسيا وايران، واطراف اخرى مرتبطة بها على القرار السياسي والامني والاقتصادي السوري، على الرغم من وجود مؤشرات كثيرة تدلل على وجود احتياطيات كبيرة للنفط والغاز في مياهها البحرية، وبذلك فهي لازالت بعيدة عن استثمار الغاز.

**ثانيا» - تأثير الصراع المسلح في منطقة الشرق البحر المتوسط على استثمار الغاز.**

يتأثر سلبا» اي نشاط اقتصادي عادة باي خلل امني في ميدان هذا النشاط، وربما يتخطى هذا التأثير السلبي الى منطقة اوسع، اقليميا» ودوليا»، وهذا ما حصل ويحصل او سيحصل بالمستقبل في اي منطقة بالعالم، واقرب نموذج على هذا الاثر السلبي، الحرب الروسية الاوكرانية، اذ تمدد تأثيرها السلبي على اوربا وعلى اغلب دول العالم، لاسيما في مجال الطاقة والغذاء، وغيرها من الموارد الاقتصادية. منطقة الشرق الاوسط هي الاكثر اضطرابا» امنيا»، عن غيرها من مناطق دول العالم، وعلى مدى عقود طويلة، ويمثل التهديد الامني فيها، الاكثر خطورة على مصادر الطاقة، واستمرار

تدفقها الى دول العالم. ويشكل الصراع العربي الاسرائيلي وهو الاطول زمنيا»، اذ بدأ منذ عام ١٩٤٨، بإعلان دولة اسرائيل في ذلك التاريخ، وحتى حرب اسرائيل على غزة في ٧ / ١٠ / ٢٠٢٣، والمستمرة حتى ساعة كتابة هذا البحث.

ويعد هذا الصراع المستمر في اقليم شرق البحر الابيض المتوسط، هو الاكبر تحديا» لاستثمار الغاز في شرق البحر المتوسط. وبالرغم من استمرار عمليات الاستكشاف والتنقيب والانتاج في اغلب دول الحوض موضوع الدراسة، واستثمار الغاز في بعضها بشكل تجاري، مثل حقول الغاز المصرية والاسرائيلية، والقبرصية، الا ان اي تهديد امني يعطل عمليات الانتاج والنقل الى المستفيدين. الحرب التي نشبت بين اسرائيل وحماس في غزة بعد ٧ /١٠/ ٢٠٢٣، اوقفت عمل الشركات المستثمرة لحقول الغاز الاسرائيلية، وكبدتها خسائر كبيرة، اذ اعلنت وزارة الطاقة الاسرائيلية، تعليق الانتاج مؤقتا» من حقول غاز (تمار) البحري، واوقفت شركة (شيفرون الأميركية chevron) انشطتها في الحقل بناء» على تعليمات من السلطات الاسرائيلية [٣٧].

وتراجعت صادرات اسرائيل في الحقل من الغاز بنسبة ٧٠ ٪ منذ ٨ / ١٠ / ٢٠٢٣، وبلغت الخسائر الاقتصادية نحو (٢٠١ مليون دولار شهريا»)، وبحسب تصريح كبير الاقتصاديين في شركة (بي دي او اسرائيل BDO Israel) (تشن هيرزوغ) لوكالة رويترز. ان استمرار تصعيد الحرب سيؤدي الى مزيد من التخفيض في انتاج الغاز الاسرائيلي، وازدياد في التكلفة الاقتصادية التي ستزداد وبشكل كبير، لأنها ستتطلب من اسرائيل ليس فقط خفض الصادرات، (الملتزمة بها مع مصر والاردن) بل سيتطلب ذلك تحويل توليد الكهرباء المحلي الى الفحم والديزل المكلفين، والذي تحاول اسرائيل التخلص منهما [٣٨].وباثر ذلك توقفت واردات الغاز من اسرائيل الى مصر بشكل كامل، خلال فترة اغلاق الحقل في شهر اكتوبر ٢٠٢٣، وهذا بحسب المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء المصري (سامح الخشن)، وادى هذا التوقف وانقطاع الامدادات الى ارتفاع اسعار الغاز في اوربا، بأكثر من ٤٠ ٪ وعند ٥٦ يورو لكل ميغاواط / ساعة [٣٩].

وضمن تداعيات هذه الحرب، اغلقت اسرائيل ميناء عسقلان، ومرفأ النفط التابع له، فضلا» عن ايقاف تصدير الغاز الى مصر عبر خط انابيب غاز شرق المتوسط، وتم استبداله بخط يمر عبر الاردن، ويبلغ طول خط الغاز ٩٠ كم، ويعد الرابط الرئيسي بين مصر وحقل ليفياثان الذي تديره شركة (شيفرون الاميركية Chevron) [٤٠]. التداعيات الامنية بين اسرائيل والدول العربية، تلقي بظلالها على سوق الطاقة بشكل

مستمر، وهذه التداعيات هي التي حرمت بعض هذه الدول من استثمار الغاز، لاسيما في لبنان وسوريا وقطاع غزة في فلسطين، ويعد الاخير من بين هذه الدول الواعدة في احتياطات مؤكدة للغاز، ولكن الظروف الامنية والسياسية تحول دون استثمار هذه الطاقة وتسخيرها لخدمة الشعب الفلسطيني [٤١].

التحدي الاخر في اقليم شرق البحر المتوسط، هو التحدي الذي تواجهه مصر داخليا»، اذ تشكل المجاميع المسلحة الارهابية في جزيرة سيناء، عقبة امام التنمية الاقتصادية لمصر، وتحاول الدولة بمؤسساتها في مصر، تجفيف منابع الارهاب والقضاء عليه، لاسيما الجماعات العابرة للحدود، والقادمة من دول تعاني مشكلات امنية، مثل ليبيا [٤٢]. وبالسياق ذاته عملت الحكومة المصرية بالتنسيق مع الحكومة الليبية المؤقتة، ضمن اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة (٥ +٥)، وتعزيز مهام ومسؤوليات حرس المنشآت النفطية [٤٣].

وقد بدأت سلسلة هجمات على خطوط الغاز المصرية في شباط ٢٠١١، اذ تعرض خط الغاز الرئيسي الناقل للغاز الطبيعي بين مصر واسرائيل الى التفجير، واستمرت هذه الهجمات على خط الغاز ذاته، اذ تعرض على مدار حوالي عام ونصف العام الى أكثر من ٢٧ تفجير، مما ادى الى توقف مصر وقتها عن تصدير الغاز الطبيعي الى اسرائيل [٤٤]. ونقلت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية، ان تنظيم ولاية سيناء الفرع المصري لتنظيم الدولة، أعلن تبنيه الهجوم عبر حساب له على تطبيق تلغرام [٤٥]. وقد الحقت هذه التفجيرات اضرار مادية بالاقتصاد المصري، اذ تكبدت مصر نتيجة هذا التحدي الامني، خسائر بنحو ٥٠٠ مليون دولار، فضلا» عن مشكلات خطيرة لسوق الطاقة الاسرائيلية [٤٦]. وتكررت عمليات التفجير لخط انابيب الغاز من مصر الى اسرائيل عام ٢٠٢٠، اذ عمد عناصر تعمل في صفوف تنظيم (داعش) بتفجير خط انابيب للغاز الطبيعي في الجزء الشمالي من سيناء بمصر، مما ادى الى اندلاع حريق فيه [٤٧]. وعلى الرغم من كل هذه التحديات الامنية، الا ان مصر مستمرة بالاستثمار في الغاز داخل حوض البحر الابيض المتوسط، ومد شبكات انابيب للغاز ترتبط بدول الانتاج والاستهلاك، لاسيما وان لديها محطتين لتسييل الغاز غير مستثمرتين بشكل كامل.

التحدي الاخر هو التحدي الذي يواجه لبنان في استثمار حقوله الغازية البحرية، وهو التحدي الامني الذي واجهه في استثمار حقوله الغازية البحرية طيلة العقد الماضي، وكان لاندلاع النزاع المسلح المتكرر بين حزب الله واسرائيل في جنوب لبنان، معوق كبير في استثمار لبنان لاحتياطيات الغاز المكتشفة في

مياهها الاقليمية، وآخر هذه النزاعات هي الحرب الدائرة الان بين اسرائيل وحماس في غزة، والتي شارك فيها حزب الله بعد ٧ / ١٠ / ٢٠٢٣ نصرة لقطاع غزة والقضية الفلسطينية، حتى بعد ترسيم الحدود البحرية بين اسرائيل ولبنان عام ٢٠٢٢، الا ان التحدي الامني الذي يواجه لبنان لازال قائما» ازاء استثماره لثروته الغازية، والذي هو بأمس الحاجة اليها وسط نقص حاد في مصادر الطاقة [٤٨]. وازاء ذلك فان لبنان تواجه تحدي آخر، وهو الازمة السياسية الحادة الماثلة حتى الان، والمتمثلة بعدم وجود حكومة كاملة الصلاحيات (عدم تكليف رئيس وزراء جديد)، وفشل انتخاب رئيس للجمهورية بعد اكثر من عشر جلسات لمجلس النواب، وبالتالي انعكست هذه الازمات والتحديات، على جميع مناحي الحياة في لبنان، لاسيما الاقتصادية وسوء الاحوال المعيشية للشعب اللبناني.

التحدي القبرصي هو من نوع آخر، اذ تواجه قبرص اليونانية (المعترف فيها دوليا» والتي تقع في الجزء الجنوبي من الجزيرة) وهي صاحبة الامتياز في حقول الغاز والشرعية الدولية، التدخل التركي ومطالبة تركيا (التي تهيمن على الجزء الشمالي من قبرص) بحقوق الشعب القبرصي بشكل كامل. يمتد الصراع اليوناني التركي على جزيرة قبرص، الى العام ١٩٧٤ بعد قيام انقلاب سياسي في جزيرة قبرص من قبل القبارصة الموالين الى اليونان، قابله تدخل عسكري تركي قام به جنرالات الجيش التركي (الحكام الفعليين لتركيا في حينها)، لأفشال هذا الانقلاب دون جدوى، وباثر ذلك اعلن عام ١٩٨٣ شمال قبرص (دولة قبرص التركية) والتي لم تحضي بتأييد دولي، ورفضت الامم المتحدة الاعتراف فيها، وكذلك قبرص اليونانية رفضت هذا الاعلان، لتبقى اوضاع الجزيرة على حالها منقسمة الى جزئيين. ظهور الغاز في مياه الجزء الجنوبي من قبرص اليونانية، فاقم الامور وعقدها من جديد، وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين في انتهاك حقوق الطرف الاخر [٤٩]. وازاء هذا التحدي في تنافس شطري جزيرة قبرص على الغاز، ووجود الغاز في الجزء اليوناني فقط، مما دفع تركيا لتهديد الشركات المستثمرة في الغاز بالمياه القبرصية الجنوبية، لكنها تراجعت عن تهديدها في نهاية المطاف، بعد تدخل الولايات المتحدة واوربا للضغط علها، وبالسياق ذاته كان لرفض مصر الاتفاق الحدودي بين تركيا وليبا ترسيم الحدود البحرية الاقتصادية، ضغطا» مضافا» على تركيا [٥٠].

التحدي الاخير في حوض شرق البحر الابيض المتوسط، هو التحدي الامني في سوريا، اذ شكل الصراع الداخلي المسلح في سوريا ومنذ العام ٢٠١١، عقبة امام

استثمار الموارد الطبيعية في المياه البحرية السورية، لاسيما النفط والغاز في حوض البحر الابيض المتوسط. ومع دخول روسيا الى سوريا عسكريا» بعد العام ٢٠١٥، وحمايتها النظام السياسي مقابل حصولها على امتيازات اقتصادية وغيرها من المصالح السياسية والعسكرية، بدأت عمليات التنقيب في المياه السورية من قبل شركتي (روسنفت Rosneft وغاز بروم Gazprom الروسيتان) للتنقيب والحفر، وبعد ظهور صفقات فساد تعرضت لها هذه الشركات، تراجعت عن التزاماتها، وتراجع موضوع استثمار الغاز في مياه البحر الابيض المتوسط، فضلا» عن خضوع كلا» من روسيا وسوريا لعقوبات دولية، حالت دون قدوم شركات عالمية اخرى تقوم بالاستثمار[٥١]. وباثر ذلك يبدو ان ملف استثمار الغاز في مياه البحر المتوسط السورية، متلكأ، ويحتاج زمن طويل حتى يتحقق ذلك. التحديات والصراع المسلح داخل اقليم شرق البحر الابيض المتوسط، وتعرض اغلب دوله الى مشاكل امنية وسياسية، نتيجة لصراعات بعضها قديمة ومتجددة، مثل الصراع العربي الاسرائيلي، والصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص، وتحدي الارهاب العابر للحدود، وبعضها نشأ بعد ظهور الغاز في شرق البحر المتوسط. كل هذه التحديات تبقي حوض شرق البحر المتوسط على سطح صفيح ساخن، متجدد بالاشتعال كما يحدث الان بين اسرائيل وغزة وأطراف اخرى.

## المبحث الثاني

## مستقبل التعاون الاقليمي والدولي في استثمار غاز شرق البحر المتوسط

يتزايد الاهتمام العالمي بالغاز الطبيعي مع تنامي الطلب على الطاقة، لكونه أقل مصادر الوقود الأحفوري تلويثًا للبيئة وأكثرها ملاءمة من حيث النقل عبر شبكات الأنابيب وتوافر الاحتياطيات، التي بلغت نحو ٢٠٥ تريليون م$^3$ بنهاية عام ٢٠٢٢[٥٢]. وتشير التقديرات إلى احتمال تضاعف الطلب العالمي على الغاز بحلول عام ٢٠٣٠، بما يعزز أهميته الجيوسياسية وتأثيره في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من تراجع الاستهلاك خلال جائحة كوفيد-١٩، سرعان ما استعاد الغاز مكانته بفضل قدرة المنتجين على التكيّف، إضافة إلى انتهاء بعض العقود وارتفاع الطاقات التصديرية بنحو ٢٠٪.[٥٣]

أما منطقة شرق البحر المتوسط، التي تقع عند تقاطع ثلاث قارات وتشرف على ممرات استراتيجية مثل السويس والبوسفور وجبل طارق، فتمتلك أهمية مضاعفة، خصوصًا مع كون الشرق الأوسط يضم نحو ٤٧٪ من احتياطي الغاز العالمي. وقد غذّت هذه المعطيات توقعات واسعة بأن يصبح غاز المنطقة رافعة جيو-اقتصادية قادرة على إحداث

تحولات سياسية واقتصادية وأمنية، وأن ترتقي دول المنطقة إلى موقع فاعل في سوق الغاز العالمي. غير أن هذه الآمال تصطدم بجملة تحديات أبرزها النزاعات المسلحة المتكررة في الحوض، ومنها الصراع بين إسرائيل وحركة حماس وحزب الله، بما يعرقل مشاريع التنمية ويؤخر فرص الاستثمار الإقليمي والدولي في المدى المنظور.

**المطلب الأول: منتدى غاز شرق البحر المتوسط والتحديات السياسية والامنية الاقليمية.**

دخول الغاز كمصدر رئيسي للطاقة في اغلب دول العالم، جعل منه سلعة ذات تأثيرات سياسية، واهتمام دولي متنامي بعد ان كانت المؤسسات المهتمة ذات ابعاد فنية بحتة، كما هو (الاتحاد الدولي للغاز IGU) والذي تتأسس عام ١٩٣١[٥٤]. والى جانب ذلك كان هناك ميثاق الطاقة الاوربي عام ١٩٩١، والذي جاء بدعوة من هولندا، للاتحاد الاوربي من خلال وضع مبادئ اساسية في اتفاقية ملحقة بالميثاق، عرضت للتوقيع عام ١٩٩٤، اذ وقعت روسيا الى جانب ٥٠ دولة على هذه الاتفاقية، الا ان روسيا تنصلت لاحقا» من هذه الاتفاقية [٥٥].

وفي ذات السياق اسست منظمة (شنغهاي SCO) للتعاون في العام ٢٠٠١، وتمتلك الدول المنتظمة في هذه المنظمة اكبر احتياطي مؤكد من الغاز في العالم، وبواقع ٤٧٪ - ٥٠ ٪ من مجمل احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، و٤٥ ٪ من عدد سكان العالم، وهذه المنظمة التي تأسست ضمن اهداف امنية بادئ الامر، الا انها وقعت مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٦، بشان تحسين الطاقة والنقل والتجارة الاقليمية، وتظم ٦ دول، هي كل من (الصين، كازاخستان، قرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، واوزبكستان)، واصبحت كل من (ايران، منغوليا وباكستان)، مراقبين يحق لهم الحضور في اجتماعات عالية المستوى [٥٦].

وفي العام ٢٠٠١ دعت ايران مجموعة من الدول، لغرض تأسيس تجمع للدول المنتجة للغاز، سمي (منتدى الدول المصدرة للغاز GECF)، ويظم هذا المنتدى ١٢ دولة اعضاء، و ٦ دول بصفة مراقب، الدول الاعضاء هم كل من (الجزائر، مصر، ليبيا، نيجيريا، غينيا الاستوائية – عن قارة افريقيا) و (ايران، قطر، عمان، الامارات العربية المتحدة –عن قارة اسيا) و (فنزويلا، بوليفيا، ترينداد توباغو – عن قارة اميركا الجنوبية) و (روسيا – عن قارة اوربا)، اما الدول المراقبين فهم كل من (العراق،، هولندا، النرويج، والبيرو، اذربيجان، ماليزيا، موزمبيق، موريتانيا وهي احدث المنظمين)، وتمثل احتياطيات دول المنتدى المصدرة للغاز ٧٠ ٪ من احتياطي الغاز العالمي، او ما يعادل ١٤٤,٧ ترليون متر

مكعب من الغاز عام ٢٠٢٢ وتبلغ حصة انتاجهم العالمي اكثر من ٤٢ ٪، اي ما يوازي ١,٧٣ ترليون متر مكعب عام ٢٠٢٢ [٥٧].

ويهدف المنتدى (الدول المصدرة للغاز في العالم GECF)، والذي عقدت فعاليات قمته السادسة في العاصمة القطرية الدوحة في ٢٢ / ٢ / ٢٠٢٢، الى مساندة الحقوق السيادية للدول الاعضاء على مواردها من الغاز الطبيعي، وقدرتها على ان تدير باستقلالية التنمية المستدامة والفعالة والمراعية للمقتضيات البيئية، واستخدام والحفاظ على موارد الغاز الطبيعي لمصلحة شعوبها، ويتخذ المنتدى من دولة قطر مقرا» رئيسيا» [٥٨]. وبذات السياق الذي دأبت عليه الدول في عقد اتفاقيات، وانشاء منتديات او منظمات للطاقة، وقعت في كازاخستان عام ٢٠١٨، اتفاقية بحر قزوين من قبل الدول المتشاطئة على البحر، وهي كل من (كازاخستان، روسيا، ايران، اذربيجان، وتركمانستان)، تؤسس لحل قانوني للدول المتشاطئة على هذا البحر الغني بالثروات، ووصفت بالتاريخية كونها تأتي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، مما يتيح املا» بتخفيف التوتر الاقليمي، واقامة مشاريع نفط وغاز مربحة [٥٩].

وبذات السياق لجأت دول غاز شرق البحر المتوسط، الى تنظيم نشاطها في مجال الغاز، كقوة اقتصادية وسياسية، ومن خلال الحديث عن القوة السياسية لمصادر الطاقة، صرح وزير البترول المصري طارق الملا: ان مصر ستصبح دولة مصدرة للغاز نهاية العام ٢٠١٩، وهذا سيقويها من الناحية السياسية، مشددا» على فرص النمو التي تتولد من منتدى غاز شرق المتوسط [٦٠].

وتعد مصر واحدة من الدول المؤهلة بان تكون مركزا» اقليميا» للطاقة، بفضل موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط اسواق الطاقة، والدول المنتجة للطاقة في الخليج العربي، وحوض شرق البحر المتوسط من ناحية الاسواق المستهلكة للطاقة مثل اوربا، مع وجود ممر ملاحي هو قناة السويس الى البحر الابيض المتوسط، ومن ثم الى اوربا والعالم الغربي، فضلا» عن كونها واحدة من الدول الواعدة في انتاج الغاز الطبيعي والنفط، وهي امور تدعم حيوية وقوة مصر كمركز للطاقة [٦١].

وفي اخر تحديث لبيانات احتياطي مصر من الغاز الطبيعي، كشف السفير(نادر سعد) المتحدث باسم مجلس الوزراء المصري، ان احتياطي مصر من الغاز آمن وكبير ويصل الى ٢,١ ترليون متر مكعب(اي ما يوازي ١ ٪ من احتياطي الغاز عالميا») [٦٢]. وقد تجاوزت مصر دور (بلدان العبور Transit Countries) (*)، لتتحول الى دولة منتجة للغاز، وباثر ذلك سعت مصر لتأسيس تجمع دولي

لمنتجي الغاز في شرق البحر الابيض المتوسط، على غرار منظمة اوبك OPEC)، اذ يأتي تأسيس المنتدى (منتدى غاز شرق المتوسط EMGO) على خلفية قمة عقدت في اكتوبر ٢٠١٨، على جزيرة كريت اليونانية، جمعت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء اليوناني أنطونيوس سامراس، اذ ناقش المجتمعون فكرة المنتدى بعد ظهور اهمية استراتيجية لموارد الطاقة المكتشفة في حوض البحر الابيض المتوسط، وجاء اتفاق ٧ دول متوسطية في يناير ٢٠١٩، لإعلان انشاء منتدى في حوض البحر المتوسط للغاز (EMGF)، ومقره العاصمة المصرية القاهرة، وفي سبتمبر ٢٠٢٠ وقعت الدول السبع، اتفاقية للبدء بأطلاق منتدى غاز شرق المتوسط، وهذه الدول هي (مصر، الاردن، اليونان، قبرص، اسرائيل، ايطاليا، وفلسطين)[٦٣].وفي سبتمبر ٢٠٢١ وجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بانضمام دولة الامارات للمنتدى، كمراقب بجانب الدول الاعضاء المؤسسين [٦٤].

ويشكل منتدى غاز شرق المتوسط، فرصة للدول المتوسطية لتحقيق تعاون اكبر يعود بالنفع عليها، خصوصا» مع وجود احتياطيات كبيرة من الغاز في هذا الاقليم، والتي تقدر بنحو ١٢٢ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وفي اخر احصائية قدرت نفس الهيئة، ٨٧٩ مليون برميل نفط خام و ٢٨٦,٢ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي او ما يوازي نسبة ٥,١ ٪ من مجمل احتياطي الغاز في العالم [٦٥]. دخل ميثاق (منتدى غاز شرق المتوسط) حيز النفاذ، في شباط ٢٠٢١، واصبح بمقتضاه منظمة دولية حكومية في شرق البحر المتوسط [٦٦]. ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل عام ٢٠٢٢، اصبحت بموجبه لبنان مؤهلة للدخول بالمنتدى، فضلا» عن دخول فلسطين كعضو اساسي في المنتدى، اما بالنسبة للأعضاء المراقبين، فهم كل من الولايات المتحدة الاميركية، والاتحاد الاوربي، ومجموعة البنك الدولي، وفي ذات السياق اكد نائب رئيس اتحاد المستثمرين في مصر (الدكتور محمد سعيد الدين) ان لبنان وغزة وليبيا، يمكنها الانضمام الى منظمة غاز شرق المتوسط، في المستقبل حال انتهاء المشاكل التي تحول دون ذلك في الوقت الراهن، واضاف ان دول اخرى يمكنها الانضمام مثل، الجزائر، وتركيا في حال استبعاد المشاكل [٦٧]، (ولم تتضح طبيعة المشاكل التي يمكن استبعادها لانضمام هاتين الدولتين حسب تصريح السؤول المصري).

دبلوماسية الطاقة التي تنتهجها مصر في مواجهة التحديات الاقليمية، لاسيما السياسية والامنية، وتأسيس (منتدى غاز شرق المتوسط)، يدفع باتجاه مزيد من

التعاون والتفاهم، اذ كانت من ثمار هذا المنتدى والآمال التي يطرحها، هو انتظام لبنان واسرائيل في اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما، كذلك التقارب السياسي بين مصر وتركيا، وتصفير الازمات التي نشأت بينهما في الاعوام السابقة، على اثر التغيير السياسي المصري، ونهاية حكم الاخوان المسلمين، مما يدفع باستقطاب تركيا كعضو في منتدى غاز شرق المتوسط، كذلك فان الصراع الحالي بين اسرائيل وغزة (الحرب الطاحنة التي بدأت في ٧ / ١٠ / ٢٠٢٣ والمستمر حتى ساعة كتابة هذا الكتاب)، ومألات هذا الصراع ربما تنتهي بدخول فلسطين بشكل كبير في المنتدى واستثمار حقول غزة الغازية، وتسوية النزاع الذي دام لأكثر من ٧٥ سنة، ونهاية احتلال اسرائيل لدولة فلسطين، واعلان الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

**المطلب الثاني: مستقبل غاز شرق البحر المتوسط بضوء التعاون وتأثير اللاعب الدولي.**

يبشر الغاز بمستقبل واعد في سوق الطاقة ولأسباب عديدة، اهمها الاحتياطيات الكبيرة في كافة ارجاء العالم، وهي في تصاعد مستمر من خلال الاستكشافات المتواصلة، كذلك تشكل الانبعاثات الضارة من الغاز، هي الاقل نسبيا» مع مصادر الطاقة الاحفورية الاخرى، مثل الفحم والنفط ومشتقاته، فضلا» عن الاسعار المعتدلة والتي تشكل مزية اضافية لصالحه، في اوقات الرخاء والسلم. وازاء كل تلك المزايا تتسارع الدول، ومن خلفها الشركات الكبرى، لاستثمار الغاز وجعله مصدرا» اساسيا» للطاقة، لاسيما الكهرباء اذ يشكل نسبة ٣٠٪ منها، على مستوى العالم تقريبا»[٦٨]. وبازدياد الحاجات المتنامية لموارد الطاقة، والتوسع السكاني الهائل، والمؤشرات التي تدل على ازدياد سكان كوكب الارض بشكل متسارع ايضا»، فضلا» عن تحول السكان نحو المدن، ومغادرة الريف بشكل كبير وغير مسبوق على مدى التاريخ. كل هذه العوامل تضغط باتجاه زيادة الاستثمار في الغاز (الطبيعي، والمصاحب)، لاسيما الاضرار البيئية التي يشكلها الغاز المصاحب لاستخراج النفط، بإضافة انبعاثات ضارة كبيرة، تشكل تهديد للبيئة والتغير المناخي نحو التطرف والتصحر[٦٩].

الوقت الذي استغرقه نمو استثمار الغاز وعلى مدى العقدين الاخيرين الماضيين، شكل علامة فارقة ازاء نمو مصادر الطاقة الاخرى، والتي تطلب ذلك استثمارا» لمئات السنين، لاسيما مع الفحم والنفط، وازاء هذا التسارع الكبير في نمو قطاع الغاز، فان دول تحرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط من حقولها، في مقدمتها روسيا ومن بعدها العراق،

جعلها في سباق مع الزمن لتقليل هذا الهدر والتلوث، واستثمار هذا الغاز بعد معالجته في عملية الاقتصاد والتنمية المستدامة.

استكشاف الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر الابيض المتوسط وعلى الرغم من محدودية احتياطاته الا انه، شجع الجميع لاستثماره والاستفادة منه، لاسيما دول اقليم الحوض، والتي تعاني اغلبها من نقص حاد في مصادر الطاقة، لاسيما النفط، بينما تعوم عليه دول قريبة جغرافيا» منها، مثل العراق، ودول الخليج العربي، وعلى الطرف الغربي من نفس حوض البحر الابيض المتوسط، مثل ليبيا، والجزائر. وازاء هذه التحدي وبارقة الامل التي ظهرت في مياه شرق البحر الابيض المتوسط، دفع بعض هذه الدول الى ترتيب اوضاعها باستثمار هذه الثروة، وفي مقدمتها مصر، اسرائيل، قبرص، بينما تراجعت او تأخرت عن ذلك حتى الان، دول مثل لبنان، فلسطين- غزة، سوريا، ولأسباب عديدة اهمها السياسية والامنية.

تراجع التعاون الاقليمي لدول حوض البحر الابيض المتوسط، لاسيما التي تعاني من مشاكل عديدة، كما جاء ذكره في متن البحث، واهمها قضية ترسيم الحدود، والصراع العربي الاسرائيلي حول احتلال اسرائيل لدولة فلسطين، واراضي عربية اخرى، فضلا» عن الصراع السياسي والامني الداخلي وتحدي الارهاب، والذي تعاني منه دول مثل، سوريا، لبنان، ومصر بشكل اقل، دفع لتراجع هذا التعاون سنوات اطول، بالرغم من تقدم ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل، الى اتفاق افضى لترسيم الحدود البحرية عام ٢٠٢٢، وتشكيله بارقة امل نحو استقطاب شركات عالمية كبرى للاستثمار في حقول غاز شرق البحر المتوسط. اما بالنسبة لسوريا فأنها وعلى الرغم من امتلاكها لكميات كبيرة من الاحتياطيات في النفط والغاز (وهي ضمن حوض البحر الابيض المتوسط والذي قدرت هيئة المسح الجيولوجي الاميركية عام ٢٠١٠ بوجود احتياطي فيه من الغاز تقدر ب ١٢٢ ترليون متر مكعب غير مكتشفة)، وضمن رقعها البحرية في المياه الاقليمية للبحر الابيض المتوسط، [٧٠].

ولم تتجاوز الشركات الروسية استثماراتها، الى دول اخرى في حوض شرق البحر المتوسط، باستثناء سوريا ولبنان والتي كانت الشركات الروسية احدى شركات الدول الثلاث التي اتفقت مع لبنان على الاستثمار في حقولها الغازية، ولكنها وبسبب العقوبات التي فرضت عليها بعد غزوها اوكرانيا، من قبل الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية انسحبت من هذا الكونسرتيوم الثلاثي. الولايات المتحدة لها الحظوة الاكبر في التواجد

بمنطقة الشرق الاوسط بشكل عام، وشرق البحر الابيض المتوسط بشكل خاص، ولها مصالح كبيرة ومتعددة، ووجودها تاريخي يمتد الى منصف القرن الماضي، من خلال شركة (ارامكو -Ar amco)، وتعكس مصالحها بثلاث قضايا رئيسية (١- مصالح اقتصادية لشركات الطاقة الاميركية الموجودة بشكل مكثف في اغلب دول الشرق الاوسط، وبضمنها دول شرق البحر الابيض المتوسط. ٢ - الحد من اعتماد دول الاتحاد الاوربي على الغاز الروسي. ٣ - تكوين تكتل اقليمي من دول المنطقة الحليفة: وهذ ما تحقق في منتدى غاز شرق المتوسط وبرعايتها) [٧١].

وكان للدور الذي لعبته الولايات المتحدة الاميركية، بالغ الاثر في تقريب وجهات النظر بين لبنان واسرائيل، حول ترسيم الحدود البحرية بينهما عام ٢٠٢٢ [٧٢]. ومن خلال زيارات مكوكية يقوم بها مسؤولين اميركيون خلال العام ٢٠٢٣، الى لبنان ولقاء مسؤولين فيها، ومشاهدة الحدود البرية لاسيما الخط الازرق (الذي فرضته وتتواجد فيه بعثة الامم المتحدة اليونيفيل UNIFIL) والذي يفصل حدود لبنان عن حدود دولة فلسطين التاريخية، وتشغله اسرائيل بقواتها العسكرية حاليا»، لغرض ترسيم الحدود البرية بينهما وتقريب وجهات النظر بينهما مجددا»، بعد ان نجحت وساطتها في ترسيم الحدود البحرية.

الاتحاد الاوربي يساهم ايضا» في تعزيز التعاون بين دول شرق البحر الابيض المتوسط الغازية، ويعمل على تشجيع الاستثمار فيها، وتعويض الغاز الروسي المحاصر، كذلك يسعى الاوربيون الى انشاء منصة امدادات بديلة في شرق البحر المتوسط، تلعب دورا» مهما» في سوق الطاقة العالمية [٧٣].وربما لا يتطلب الغاز الطبيعي المسال، على عكس الغاز المصاحب والنفط، سنوات من مد خطوط الانابيب وتأسيس البنية التحتية الداعمة واللازمة، كما لا يتطلب مفاوضات مكثفة وطويلة بشان العقود المعقدة، بل يمكن التقاطه بسرعة في السوق الفورية وشحنه الى اي مكان مطلوب. وكان لتعامل الولايات المتحدة وحلفاؤها الاساسيون (المملكة المتحدة، فرنسا، وايطاليا) مع الازمة المباشرة، حيث وفرت منصة للطاقة مكنت التحالف الغربي الاستغناء من خلالها عن النفط والغاز الروسي.

وعلى الرغم من اطلاق الولايات المتحدة الاميركية شعار (دبلوماسية الغاز)، الا ان الآمال تراجعت بصدد تدفق الغاز من حوض البحر الابيض المتوسط الى اوروبا عبر الانابيب، بسبب كلف خطوط الانابيب المفترض مدها الى اوروبا، ومشاكل تتعلق بالبيئة، فضلا» عن عدم موافقة دول الاتحاد الاوربي على

ابـرام عقـود طويلـة الاجـل مـن غـاز شرق البحـر المتوسـط، مـما دفـع هـذه الـدول الى تكثيـف جهودهـا في اسـتثمارها وتنميـة بيئتهـا الاقتصاديـة، والتوجـه نحـو اقليمهـا، للتعـاون مـع دولـه في اسـتثمار هـذا الغـاز (٧٤).

بضـوء ذلـك فـان تأثـير اللاعب الـدولي يبقى ماثـلا» في اسـواق الطاقـة وتحديـد مسـاراته حسـب مصالحـه الجيوسياسـية، لاسـيما في منطقـة شرق البحـر الابيـض المتوسـط، ويتبايـن هـذا التأثـير بحسـب قـوة ووجـود وفاعليـة هـذا اللاعـب، اذ اكتفـت روسـيا بلعـب هـذا الـدور في سـوريا، دون ان يتـم السـماح لهـا بتخطـي الجغرافيـا السـورية، لاسـيما بعـد حربهـا عـلى اوكرانيـا، ووقوعها تحـت تأثـير عقوبـات الولايـات المتحـدة واوروبـا الغربيـة، وانسـحاب شركاتهـا مـن لبنـان لـذات السـبب.

يسـتمر في الوقـت الراهـن تأثـير اللاعـب الـدولي، الولايـات المتحـدة الاميركيـة في اقليـم حـوض شرق البحـر الابيض المتوسـط، والتـي سـاهمت بخطـوات عمليـة في دعـم دول حـوض غـاز شرق المتوسـط، مـن خـلال اعطـاء الضـوء الاخـضر لشركاتهـا الاسـتثمارية الكـبرى في مجـال الطاقـة، فضـلا» عـن الـشركات الغربيـة الاخـرى، وتوفيرهـا حمايـة ومظلـة لهـا، وكذلـك عملـت عـلى تقريـب وجهـات النظـر بـين دول شرق البحـر المتوسـط سياسـيا»، (لبنـان واسرائيـل، وتركيـا واسرائيـل، ومـصر وتركيـا)، ودعـم اقامـة منتـدى شرق المتوسـط، والتواجـد فيـه كعضـو مراقـب وحضـور جميـع فعالياتـه. ويبقـى الغـاز كمصـدر للطاقـة في نمـو متواصـل، يسـجل ارقـام متصاعـدة في اعتـماده بديـلا» لمصادر طاقـة احفوريـة اخـرى، فضـلا» عـن وجوده تحـت ميـاه شرق البحـر الابيـض المتوسـط باحتياطيـات مهمـة، لم يمـضي وقـت طويـل عـلى اسـتثمارها، وهنـاك مكامـن اخـرى غـير مسـتثمرة حتـى الان، ولم يسـتخرج منهـا اي كميـة تذكـر، في حقـول غـزة، ولبنـان، وسـوريا.

وكذلـك فـان الـدول المسـتثمرة للغـاز بشـكل تجـاري مثـل، مـصر، اسرائيـل، قـبرص، لازالـت في طـور تسـجيل اكتشـافات جديـدة، وبكميـات كبـيرة لاسـيما حقـل نرجـسx ١ في مـصر نهايـة عـام ٢٠٢٢، وقـبرص، واسرائيـل. وكل هـذه الحقـول الغازيـة المكتشـفة والمسـتثمرة تجاريـا»، او المكتشـفة حديثـا» وبكميـات كبـيرة، فضـلا» عـن الرقـع البحريـة المكتشـفة و الغـير مسـتثمرة حتـى الان، تعطـي آمـالا» كبـيرا» ولزمـن طويـل قـادم، بـان الغـاز يشـكل مسـتقبل مهـم في مصـادر طاقـة دول حـوض شرق البحـر الابيـض المتوسـط.

**الخاتمة**

في ختـام هـذا البحـث حـول التنافـس الجيو-اقتصـادي عـلى مـوارد الغـاز في شرق البحـر المتوسـط وآفـاق التعـاون الإقليمـي، يتبـيّن أن الغـاز لم يعـد مجـرّد

مورد طبيعي واعد، بل تحوّل إلى عاملٍ بنيوي في إعادة تشكيل خرائط النفوذ والتحالفات في الإقليم، كما أصبح ساحة لتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية، بين من يسعى لتأمين احتياجاته من الطاقة، ومن يطمح إلى ترسيخ موقعه كمصدّر أو مركز إقليمي. وفي مقابل الفرص الكبيرة التي تتيحها الاكتشافات الغازية، برزت مجموعة من التحديات الأمنية والسياسية والقانونية التي تعيق الاستثمار الأمثل لهذه الموارد، وتجعل مستقبل التعاون الإقليمي مشروطًا بمدى القدرة على إدارة الصراع وتحييد انعكاساته على قطاع الطاقة.

انطلاقًا من ذلك، يمكن تلخيص أهم ما توصل إليه البحث من **نتائج** و **مقترحات** على النحو الآتي:

**أولًا: النتائج**

الغاز في شرق البحر المتوسط أعادت تشكيل الإقليم كفضاء جيو-اقتصادي تنافسي، تتداخل فيه اعتبارات الموقع الجغرافي وقرب الأسواق الأوروبية مع حسابات الأمن والطاقة، ما جعل الغاز عنصرًا محوريًا في صياغة السياسات الإقليمية والدولية.

٢.برزت فروق واضحة بين دول استطاعت استثمار مواردها الغازية مبكرًا وبكفاءة نسبية (مثل مصر وإسرائيل وقبرص)، ودول أخرى ما زالت في طور الاكتشاف أو مقيدة بالتحديات السياسية والأمنية (لبنان، فلسطين-غزة، سوريا)، مما عمّق فجوة العوائد التنموية وفرص التموقع في سوق الغاز العالمي.

٣.أكد البحث أن الصراع العربي-الإسرائيلي، والأزمة السورية، والتوتر التركي-اليوناني حول قبرص، فضلًا عن الإرهاب العابر للحدود، تمثل عوامل رئيسة في تعطيل مشاريع الاستكشاف والإنتاج ونقل الغاز، وتزيد من كلفة المخاطر أمام الشركات الدولية، رغم وجود أطر تنظيمية مثل قانون البحار واتفاقيات ترسيم الحدود.

٤.بيّن البحث أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - إلى جانب روسيا بدرجة أقل في المرحلة الراهنة - يلعبون دورًا محوريًا في تشكيل مخرجات ملف غاز شرق المتوسط، سواء عبر دعم أطر التعاون (مثل منتدى غاز شرق المتوسط)، أو عبر توظيف الغاز في معادلات أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر أخرى (خصوصًا الغاز الروسي).

**ثانيًا: المقترحات**

١.يُقترح العمل على تطوير منتدى غاز شرق المتوسط من إطار تنسيقي إلى منصة تكاملية أكثر إلزامًا، عبر توسيع عضويته لتشمل الدول التي لم تنضم بعد (مثل لبنان وغزة وسوريا عند توفر الظروف)، وتطوير آليات واضحة لتسوية الخلافات وتعميق مشاريع البنية التحتية المشتركة.

٢.ينبغي أن يُستثمر ملف الغاز كحافز

لتخفيف حدة الصراعات في الإقليم، من خلال إدراج مشاريع الغاز المشتركة ضمن حزم الحلول السياسية، بما يوفّر مصالح اقتصادية متبادلة تعزز منطق التهدئة، خصوصًا في الملفات الحسّاسة مثل الصراع العربي-الإسرائيلي والأزمة القبرصية.

٣.يُستحسن أن تضع الدول المتأخرة في استثمار مواردها الغازية (لبنان، فلسطين-غزة، سوريا) استراتيجيات وطنية للطاقة، تتضمن إصلاح الأطر القانونية والمؤسسية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتنويع الشركاء الدوليين، بما يقلل من تبعية القرار الطاقوي للاعتبارات السياسية الآنية أو لضغوط لاعب دولي واحد.

٤.يقترح البحث أن تُوجَّه عائدات الغاز - في الدول المستثمرة حاليًا وتلك المرشحة مستقبلًا - نحو مشاريع تنموية مستدامة (البنية التحتية، التعليم، الطاقة المتجددة)، مع تبنّي سياسات تقلل من الانبعاثات وتحجّم حرق الغاز المصاحب، بما ينسجم مع التحولات العالمية نحو اقتصاد منخفض الكربون، ويحافظ في الوقت نفسه على تنافسية دول الإقليم في سوق الطاقة.

**الهوامش:**

**١- ar.wikipedia.org، شرق المتوسط، تاريخ الزيارة ١٠ / ١١ / ٢٠٢٥.**

*** مجلس التعاون العربي هو تحالف عربي، اسس في بغداد في ١٦ / ٢ / ١٩٨٩، ويضم كل من العراق ومصر والمملكة الاردنية الهاشمية، واليمن الشمالي، وكان مخطط ان يكون هذا المجلس نواة لتجمع عربي اكبر، لاسيما في الشؤون السياسية، والاقتصادية، وغيرها، الا ان الحرب التي دخلها العراق مع الكويت عام ١٩٩٠، انهت وجود هذا المجلس. مجلس التعاون الخليجي وهو منظمة اقليمية سياسية واقتصادية عسكرية، وامنية، تظم دول الخليج العربي الستة، وهي: السعودية، والكويت، والبحرين، وعمان، وقطر، ودولة الامارات العربية المتحدة، تأسس في ٢٥ / ٥ / ١٩٨١، ابان الحرب العراقية الايرانية، وكان ولايزال قائما» وفعالا». اتحاد المغرب، وهو اتحاد اقليمي تأسس في ١٧ / ٢ / ١٩٨٩، ويضم خمس دول عربية من شمال افريقيا، وهي كل من الغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، الا ان هذا الاتحاد لم يحقق اهدافه بسبب الخلافات السياسية الحادة بين المغرب والجزاء، ودعم الاخيرة لقيام دولة الصحراء الكبرى على حساب المغرب.(الكاتب).**

**٢- عبد المنعم سعيد، اقليم شرق البحر الابيض المتوسط، مجلة اضواء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠.**

**٣- نفس المصدر السابق.**

**٤- ar.wikipedia.org، الغاز الطبيعي، تاريخ الزيارة ١٠ / ١١ / ٢٠٢٥.**

**٥- https;//www.Petroleum.Gov.eg وزارة**

البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر العربية، الغاز الطبيعي، تاريخ الزيارة ١٠ / ١١ / ٢٠٢٥

٦- وسيم سيف الدين، هل اقترب لبنان من الاستفادة من ثروته النفطية، القدس العربي alquds.com، تاريخ الزيارة :٢٠٢٥/١١/١٠.

٧- نور ابو عيشة، كيف ستتعاطى (حماس) مع تطوير حقل الغاز في غزة ؟ (تحليل)، https;// www. Aa.com.tr، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٠.

٨- Arabic.rt.co، وزير النفط السوري يجيب.. لماذا لا تستغل سوريا موارد الغاز في المتوسط؟، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٠.

٩- علي حسين باكير، كنز في ماء المتوسط، من يربح حرب الغاز القدمة ؟ Aljazeera.net، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٠.

١٠- hawarnews.com، المونيتر: مصر وقبرص تعملان على بناء خط غاز بحري، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١١.

١١- Arabic.rt.com، بعد اكتشاف مصر اول حقلي غاز عام ٢٠٢٣..معلومات عامة تكشف عن كنز القاهرة في البحر المتوسط، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١١.

١٢- https;//www.petroleum.gov.eg، وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، انشطة البحث والاستكشاف والانتاج الغاز الطبيعي، تاريخ الزيارة ١١ / ١١ / ٢٠٢٥.

١٣- acom.cdn;ampproject.org، قطاع الغاز الطبيعي بمصر..طفرة كبيرة في سنوات قليلة، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١١.

١٤- اسماء فهمي، حقل الغاز نرجس x١ الجديد: نجاحات وسط تحديات، marsad. ecss.com.eg، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

١٥- ميرفت عوف، تطوير حقول غزة النفطية.. هل اقترب الحلم المؤجل منذ ٢٠ عاما» من التحقق ؟، Aljazeera.net، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

١٦- https;//www. Aa. Com. tr، غزة مارين.. هل تدخل فلسطين نادي منتجي الغاز ؟، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

١٧- صالح النعامي، اكتشافات الغاز الاسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات اقليمية، المركز العربي للأبحاث والدراسات (معهد الدوحة) سلسلة تقييم حالة ٢٠١١.

١٨- CNN بالعربية، Arabia cnn. Com، من اليوم.. الغاز الاسرائيلي يتدفق الى مصر بموجب صفقة قيمتها ١٥ مليار دولار تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

١٩- Aljazeera.net، الغاز الاسرائيلي.. هل يضع حكومة الاردن وبرلمانه في مواجهة ؟، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

٢٠- alArabiya.net، شيفرون تستأنف تزويد العملاء في اسرائيل والمنطقة بالغاز من حقل تمار، القدي - رويترز، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

٢١- ar.m. Wikipedia.org، حقل افر وديت للغاز، تاريخ الزيارة ١٢ / ١١ / ٢٠٢٥.

٢٢- سايمون هند رسون، اكتشاف حقل غاز قبرص يمكن ان يغير قواعد اللعبة في الشرق الاوسط، ashingtoninstiute.org، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

٢٣- com.france٢٤، مصر وقبرص توقعان اتفاقا» لأنشاء انابيب لنقل الغاز في البحر المتوسط، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.

٢٤- a.awast.com ، الشرق الاوسط، ربط افر

وديت القبرصي للغاز بمصر عبر خط انابيب تحت البحر، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.
٢٥- jp.Reuters.com، وزير: تكلفة خط غاز بين قبرص ومصر ٨٠٠ مليون دولار الى مليار دولار، ٦ / ٤ / ٢٠١٨. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.
٢٦- حسين طليس، لبنان (وجد الكنز)، كيف ستنعكس ثروة الغاز على اسوأ الأزمات الاقتصادية، alhurra.com، ١٧ / ١٠ / ٢٠٢٢. تاريخ لزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٢.
٢٧- جنى الدهينبي، الوداع والمفاوضات واللیرة وغيرها: تحديات مصيرية تواجه لبنان في ٢٠٢٢، algazeera.net، ٨ / ١ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١١/١٣/.
٢٨- عماد فوزي شعبان، اكتشاف ١٤ حوضا» للنفط في المياه الاقليمية السورية، قناة يوتيوب، inn، l ٤/١ / ٢٠١٣.تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٢٩- globalenergymonitor.org، تقرير انبعاثات غاز الميثان من مناجم الفحم تتجاوز تلك الصادرة عن النفط والغاز، ١٥ / ٣ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٣٠- un.org، اسباب تغير المناخ وآثاره. تقرير.
٣١- معتز محمد، ٦ دول توقع اتفاقا» لتحويل منتدى غاز شرق المتوسط الى منظمة اقليمية، www.reuters.com، ٢٢ / ٩ / ٢٠٢٠ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٣٢- https;//www.UN.org، معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار، تاريخ الزيارة ١٣ / ١١ / ٢٠٢٥. (وللمزيد يمكن الاطلاع على نص الاتفاقية من خلال الرابط المذكور)
٣٣- الكساندر لونجا روف، بين القانون البحري والسياسة في شرق البحر الابيض الاوسط، https;//www.washingtoninstute.org، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٣٤- علي حسين باكير، قانون البحار والصراع شرق البحر المتوسط بين تركيا واليونان، https;// www.turkpress.com، ١٨ / ٨ / ٢٠٢٠. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٣٥- com.https;//www.france٢٤، لبنان وقبرص يبحثان ترسيم الحدود البحرية غداة الاتفاق، ٢٨ / ١٠ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٣٦- https;//www. UN.org، نص معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار.
٣٧- BBC NEWS، عربي، هل يمكن ان تؤثر الحرب في غزة على امدادات النفط والغاز العالمية ؟، ٢٢ / ١٠ / ٢٠٢٣. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٣٨- زينب مصري، خسائر هائلة..ما تداعيات توقف حقول الغاز في اسرائيل ؟ TRT.com. عربي، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٣٩- نفس المصدر السابق.
٤٠- alArabiya.net، مواقع الغاز الإسرائيلية التي تأثرت بالحرب.. اضرار بالغة، ١٧ / ١٠ / ٢٠٢٣. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٤١- بيتر ستيفنسون، ووليد خدوري، وآخرون، الغاز في شرق المتوسط: الاحتياطيات والتحديات الجيوسياسية، Palestine studies.org، ٢٠ / ١٢ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٤٢- اللواء محمد ابراهيم، التحديات الداخلية والخارجية لاتزال قائمة والمواجهة المصرية الناجحة متواصلة، com.cd.M.youm٧، اليوم السابع، ٧ / ١٠ / ٢٠٢٠. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٤٣- نفس المصدر السابق.
٤٤- Aljazeera.net، انفجار في خط انابيب الغاز بين مصر واسرائيل بمنطقة سبيكة، ٢٠ / ١ / ٢٠٢٠. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٤٥- نفس المصدر السابق.
٤٦- BBC NEWS عربي، انفجار خط انابيب الغاز المصري في سيناء مجددا»، ١٢ / ٧ / ٢٠١١. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٤٧- i ٢٤ NEWS.TV، الامن المصري: داعش وراء تفجير خط غاز في سيناء، ١ / ٥ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٤٨- حسين طليس، لبنان (وجد الكنز).. كيف ستنعكس ثروة الغاز على اسوء الازمات الاقتصادية ؟، alhurra.com K، ١٧ / ١٠ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٤٩- ياسين احمد صالح، النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الازمة، المجلة الجنائية الدولية، المجلد الثالث والستون، العدد الثالث، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ١٢٦ ١٢٧.
٥٠- France ٢٤. com، مصر واليونان يجددان رفضهما اتفاقية ليبيا مع تركيا بشان النفط والغاز، ١٠ / ١٠ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥١- صادق الطائي، الاستثمار الروسي في الغاز السوري تهديدات وتحديات، alquds.co.uk، القدس العربي، ١١ / ٥ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥٢- عبد الحافظ الصاوي، تعرف على سوق الغاز في العالم.. من الانتاج الى الاستهلاك، Al-jazeera.net، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥٣- بينواه تيسيه، وكالة الطاقة: الطلب العالمي على الغز يتجه صوب اكبر تراجع سنوي على الاطلاق، Reuters، ٤ / ١٠ / ٢٠٢٠ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥٤- www. Igu.org، الاتحاد الدولي للغاز، وللمزيد ينظر الى الموسوعة الدولية، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥٥- www.alkhaleej.ae، كيف حول بوتين الغاز الروسي الى لغة للضغط على اوربا، المجلة الاقتصادية -عن مركز الخليج للدراسات، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥٦- https;//www.UN.org، دور منظمة شنغهاي في مجابهة تهديدات السلم والامن، الامم المتحدة، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥٧- عبد الحميد رولامي وكنوش عاشور، مستقبل منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في ظل التحولات التي تشهدها السوق العالمية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية والقانونية، العدد ١٨، جوان ٢٠١٧ / ص ١٣٤.
٥٨- www algazeera.net.، يعقد قمته السادسة بالدوحة.. تعرف على منتدى مصدري الغاز في العالم، ٢٢/ ٢ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٥٩- www..aljazeera.net، هذه تفاصيل الاتفاق التاريخي بين دول بحر قزوين، ١٢ / ٨ / ٢٠١٨. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٦٠- MECEOIL and GAS WORLD MAG-AZINE، وزير البترول المصري لقناة اميركية، تصدير الغاز يزيد من قوة مصر السياسية في سياستها الخارجية، ٨ / ٦ / ٢٠٢٠. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.
٦١- ابراهيم الغيطاني، تحولات صاعدة في ادوار ووظائف (مراكز الطاقة) عالميا»، مجلة

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، العدد ٧، ١٧ / ١٠ / ٢٠١٩.

٦٢- https;//www.almasryaalyoum.com، متحدث باسم مجلس الوزراء: احتياطي مصر من الغاز ٢,١ ترليون متر مكعب، ٢٩ / ٧ / ٢٠٢٣. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

* بلدان العبور (Transit Countries) وهي الدول التي تعمل على ربط منتجي الطاقة بالبلدان المستهلكة لها مرورا» بأراضيها، وذلك من خلال شبكة من البنى التحتية، تضم خطوط الانابيب والناقلات، ولكن من دون ان تكون لها اي سلطة في عملية تسعير منتجات الطاقة، وقد مارست مصر هذا الدور قبل ان تتحول الى منتج، كونها تمتلك شبكة لخطوط الانابيب العابرة للحدود، ولديها محطات لتسييل الغاز، ولكن وفق هذا المفهوم، فانه ينطبق تماما» على دول مثل، اوكرانيا، وتركيا

٦٣- Arabic.cnn.com بالعربية، ٧ دول منها اسرائيل تعلن في القاهرة انشاء منتدى شرق المتوسط.. فما اهدافه ؟، ١٥ / ١٢ / ٢٠١٩. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٦٤- sis.gov.eg، الهيأة العامة للاستعلامات بوابتك نحو مصر، مصر ومنتدى غاز شرق المتوسط، ١٩ / ٥ / ٢٠٢٢ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٦٥- مارك ايوب، خرائط استكشاف حوض شرق البحر المتوسط، https;//www.alsifr.org، العدد / كانون الاول /. ٢٠٢٢ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٦٦- احمد سلمان، دبلوماسية التحول الى مركز اقليمي للطاقة (٢) منتدى دول غاز شرق المتوسط، والاهمية الاستراتيجية لمصر، .sisyass org.eg، السياسة الدولية - التحليل الان، ٤ / ٧ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٦٧- alArabiya.net، منظمة غاز شرق المتوسط.. دول عدة يمكنها الانضمام، ٩ / ٢ / ٢٠٢١. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٦٨- https;//www.minstrmh.com، اكثر مصادر الطاقة استخداما» في توليد الكهرباء في العالم ٢٥/ ١٠ / ٢٠٢٣ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٦٩- BBCNEWS عربي، ما هو مؤتمر كوب ٢٨ في دبي وما سبب اهميته؟، ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٣. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٧٠- صادق الطائي، الاستثمار الروسي في الغاز السوري تهديدات وتحديات، .www alquds.co.uk، ١١ / ٧ / ٢٠٢٢. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٧١- رنيم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والاقليمية على الغاز بمنطقة شرق المتوسط (٢٠٠٩٢٠١٩)، ورقة بحثية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، ص ٥٨٥.

٧٢- www.aljazeera.net، الولايات المتحدة تبحث امكانية ترسيم الحدود البرية بين لبنان واسرائيل، ٨/٣١ / ٢٠٢٣ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٧٣- ww.alarab.co.uk، غاز شرق الاوسط بديل للغاز الروسي الى اوربا، ١٩ / ٩ / ٢٠٢٣. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

٧٤- www.Crisigoup.org، اعادة التفكير بدبلوماسية الغاز في شرق المتوسط، ٢٦ / ٤ / ٢٠٢٣. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١١/١٣.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولًا: الدراسات والأبحاث الأكاديمية


١.إبراهيم الغيطاني، تحولات صاعدة في أدوار ووظائف مراكز الطاقة عالميًا، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٩.

٢.بيتر ستيفنسون ووليد خدوري وآخرون، الغاز في شرق المتوسط: الاحتياطيات والتحديات الجيوسياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

٣.رنيم علي جمال الدين الغنّام، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز بمنطقة شرق المتوسط (٢٠٠٩-٢٠١٩)، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

٤.صالح النعامي، اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية، المركز العربي للأبحاث (معهد الدوحة)، سلسلة تقييم حالة، ٢٠١١.

٥.عبد الحميد رولامي وكنوش عاشور، مستقبل منتدى الدول المصدرة للغاز الطبيعي في ظل التحولات العالمية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية والقانونية، العدد ١٨، ٢٠١٧.

٦.عبد المنعم سعيد، إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط، مجلة أضواء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٠.

٧.عماد فوزي شعبان، اكتشاف ١٤ حوضًا للنفط في المياه الإقليمية السورية، تقديم علمي عبر قناة INN على يوتيوب.

٨.ياسين أحمد صالح، النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات الأزمة، المجلة الجنائية الدولية، المجلد ٦٣، العدد ٣، ٢٠٢٠.


### ثالثًا: المصادر الإلكترونية


**أ-مواقع موسوعية:**

١.ويكيبيديا العربية: شرق المتوسط، الغاز الطبيعي، حقل أفروديت.

**ب-وكالات إخبارية عربية وعالمية:**

١.الجزيرة نت: تقارير حول غاز شرق المتوسط، الصراع الجيوسياسي، وملفات الطاقة.

٢.BBC عربي: تأثير الحرب في غزة على إمدادات النفط والغاز.

٣.CNN عربي: بدء تدفق الغاز الإسرائيلي نحو مصر ضمن صفقة الغاز.

٤.France٢٤: تقارير حول اتفاقيات الغاز بين قبرص ومصر ولبنان.

٥.العربية نت: تقارير حول حقول الغاز الإسرائيلية والحرب.

٦.TRT عربي: تقارير اقتصادية حول توقف حقول الغاز.

٧.الحرة: مقالات تحليلية حول ثروة الغاز في لبنان.

**ج-مواقع حكومية ورسمية:**

١.وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية: تقارير حول الغاز الطبيعي، الاستكشاف، والإنتاج.

٢.الهيئة العامة للاستعلامات - مصر: ملفات حول منتدى غاز شرق المتوسط.

٣.الأمم المتحدة UN.org: تقارير المناخ، ونص اتفاقية قانون البحار UNCLOS.

٤.وكالة الطاقة الدولية IEA: بيانات الطلب العالمي على الغاز.

٥.Global Energy Monitor: تقارير انبعاثات الميثان.

**د-منصات تحليلية ومراكز أبحاث:**

١.Crisis Group: إعادة التفكير بدبلوماسية الغاز في شرق المتوسط.

٢.Washington Institute: تحليلات حول قانون البحار في شرق المتوسط.
٣.مركز الخليج للدراسات - مجلة الخليج: مقالات حول دور الغاز الروسي.
٤.Al-Sifr Research: خرائط استكشاف حوض شرق المتوسط.

**هـ-صحف ومواقع تحليل سياسي واقتصادي:**

١-القدس العربي: مقالات حول الغاز في غزة ولبنان.
٢-RT العربية: تقارير حول الغاز السوري.
٣-Hawar News: تقارير حول الخط البحري بين قبرص ومصر.
٤-الشرق الأوسط (aawsat): تقارير حول ربط غاز أفروديت بمصر.
٥- رويترز Reuters:
٦-اتفاق تحويل منتدى الغاز إلى منظمة.
٧-تقارير حول تكلفة أنابيب الغاز بين قبرص ومصر.

**و-مجلات واقتصاديات الطاقة:**

١.MECE Oil & Gas World: تصريحات حول دور الغاز في تعزيز القوة السياسية المصرية.
٢.تقارير اقتصادية عالمية حول تحولات سوق الغاز.